

نشاط الحركة الوطنية الجزائرية و انعكاساته(1946-1954)

مقدمة:

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت لصالح الحلفاء وكللت بانتصار و احتفال عالمي في ماي 1945، فإن الشعب الجزائري قد عاش مأساة حقيقية بعد أن أقدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على ارتكاب أبشع المجازر في حق الشعب الجزائري الذي شارك إلى جانب فرنسا في الحرب وحررها من براثن النازية، فكانت مذبحة ماي 1945 صورة حية عن بشاعة الاستعمار الفرنسي وحقده على الشعب الجزائري راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، ودمرت القرى والمداشر، وحلت رابطة أحباب البيان والحرية، وزج بزعماء الحركة الوطنية في السجون والمعتقلات وبذلك خابت آمال الجزائريين في فرنسا و حلفائها.

غير أن ذلك لم يثن من عزيمة الوطنيين، حيث انطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة على عكس ما كان يتوقعه الاستعمار، وكانت أحداث 08 ماي 1945 بداية لنهاية النظام الاستعماري في الجزائر، بعد أن ترسّخت عقيدة الكفاح المسلح، كما زاد الشعب الجزائري يقظة ووعيا بمطالبه في الحرية والاستقلال. فما مظاهر ذلك؟ و فيم تمثلت سياسة فرنسا في مواجهة نشاط الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب؟

1. إعادة بناء الحركة الوطنية:

بعد صدور قرار العفو العام في 16 مارس 1946 والإفراج عن زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، نشطت الساحة السياسية بالجزائر وسمح ذلك بظهور أحزاب وطنية بتسميات جديدة، تمثلت في الآتي:

- **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) Union Démocratique**
- **du Manifeste Algérien**: تأسس في أبريل 1946 على يد فرحات عباس، و رفقاء دربه في النضال المحسوبين على النخبة الجزائرية، أبرزهم: أحمد

بومنجل، وقدر ساطور، و الدكتور سعدان، وابن خليل، وأحمد فرنسيس ، تمثلت أبرز مطالبه الأساسية في تكوين جمهورية جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً مرتبطة فيدرالياً مع فرنسا.

و كان فرحات عباس قد حدد التوجه السياسي لحزبه من خلال النداء الشهير الذي وجهه إلى المسلمين و الفرنسيين جميعاً في أول ماي 1946، بقوله: ((لا نريد إدماجاً و لا سيادة جديدة و لا انفصالاً بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكويناً ديمقراطياً و اجتماعياً و يجهز في الميدان الصناعي و العلمي و دائب على تجديد ثقافته و أخلاقه، و يشترك مع دولة قوية و حرة و غايتنا هي إنشاء دولة تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها، و هذا ما كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية إلى بعث الجزائر)).

كما تضمن البيان برنامج عمل الحزب و المتمثل أساساً في المطالبة بتحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في جميع مجالات الحياة، و الذي لا يتحقق إلا بالقضاء على القوانين التعسفية، و الاهتمام بالتربية و التعليم و التكنولوجيا و تمكين الجزائريين المسلمين من هذه المجالات على نطاق واسع و بدون تمييز، و احترام اللغة العربية و ذلك بجعلها لغة وطنية و رسمية للجزائر.

شارك الحزب في الانتخابات التشريعية المنظمة في 2/06/1946 و تحصل فيها على الأغلبية، حيث فاز بـ: 11 مقعداً من أصل 13 مقعداً، و قد أعطى هذا الفوز دفعا معنوياً قوياً لفرحات عباس و مناضلي حزبه للمضي قدماً في تحقيق مطالب وطنية أكثر سيادية بعدما شنوا حملتهم الواسعة المناهضة للإدماج، و قدموا مشروع دستور جديد للجزائر يتضمن تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً لها حكومتها الخاصة و علمها الخاص تعترف بها فرنسا، إلا أن المجلس الوطني الفرنسي رفض هذا المشروع بسبب ضغط غلاة الاستعمار.

و ازدادت خيبة أمل فرحات عباس و رفاقه بعدما صادق البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1947 على القانون العضوي للجزائر المعروف أيضاً باسم (دستور الجزائر) الذي أكد أن الجزائر قطعة من فرنسا، فاثار ذلك احتجاج نواب الحزب و تقديم استقالتهم من مجلس الجمهورية معبرين عن رفضهم لهذا القانون باعتباره منافياً لطموحات الشعب الجزائري.

لم ييأس مناضلو الحزب، بل واصلوا نضالهم دفاعا عن القضية الوطنية في ظل إقدام الإدارة الاستعمارية و على رأسها الحاكم العام الجديد (إيدموند نايجلان) على تزوير انتخابات الجمعية الجزائرية في أبريل 1948، و قامت أيضا بتزوير مماثل للانتخابات التكميلية للجمعية الجزائرية في فبراير 1951، ثم الانتخابات التشريعية في جوان 1951، و الانتخابات البلدية في أبريل 1953، الأمر الذي دفع بقيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى عقد مؤتمره الثالث بمدينة قسنطينة خلال أيام 7،8،9 سبتمبر 1951 أعلن فيه عن مطالبه الاستقلالية و المتمثلة في قيام جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية لها برلمانها و حكومتها و علمها، و المطالبة بتطبيق بمبدأ ((تقرير المصير)) على جميع شعوب المستعمرة، و أبدى موقفه المستنكر من الامبريالية الاستعمارية باعتبارها بؤرة اضطرابات السلم و الأمن الدوليين.

ب. حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) (Mouvement pour le Triomphe des Libertés démocratiques):

بعد صدور قانون العفو العام 16 مارس 1946، الذي ساعد على الإفراج عن المعتقلين السياسيين و على رأسهم مصالي الحاج الذي سمح له بالدخول إلى الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 1946، و قرر في نوفمبر 1946 المشاركة في الانتخابات النيابية باسم ((حركة انتصار الحريات الديمقراطية)) كحزب شرعي يعلن عنه لدى الإدارة الاستعمارية و كغطاء شرعي يسمح له بالتحرك سياسيا، مع الإبقاء على حزب الشعب الجزائري المنحل-المرفوض من الإدارة الاستعمارية- في مواصلة نضاله الوطني السري لتحقيق مطلبه الأساسي والمتمثل في الاستقلال الوطني.

شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية في 16 نوفمبر 1946 و فازت بخمسة مقاعد في خمسة دوائر فقط سمح لمناضليها بالترشح فيها و أقصت الآخرين من رفقاءهم من الترشح في باقي الدوائر الأخرى، بينما تقاسم المقاعد 08 المتبقية ممثلوا الإدارة الاستعمارية و الشيوعيين. و قد عكس فوز الحركة مدى الشعبية التي أضحت تتمتع بها و تجذر أفكارها و مبادئها في أوساطهم.

و تمكنت الحركة من عقد مؤتمرها الاستثنائي بين 15 و 16 فيفري 1947 حلت من خلاله أوضاع البلاد ومستقبل النضال الوطني ، انتهى المؤتمر في الأخير بالمصادقة على قرارات حاسمة تمثلت في الإبقاء على مواصلة الحركة لنشاطها كحزب شرعي حتى تتمكن من الدفاع عن أفكارها و مطالبها والمجابهة العلنية لسياسة فرنسا ، و تأكيد مواصلة حزب الشعب الجزائري نشاطه السري لتعبئة الجماهير حول مطلب الاستقلال الوطني و التصدي لسياسة فرنسا الاستعمارية، كما تقرر إنشاء المنظمة السرية يعهد إليها مهمة الإعداد للثورة المسلحة .

أمام الانتشار الواسع الذي راحت تحققه الحركة في أوساط الجماهير الشعبية سعت الإدارة الاستعمارية الى الحد من شعبية الحركة و القضاء عليها بشتى الوسائل و الطرق عن طريق تزوير الانتخابات على غرار ما حدث في سنة 1948 و اعتقال مناضلي حزب الشعب الجزائري و مصادرة صحفها و على رأسها جريدة (الجزائر الحرة)وهو ما جعل مناضلي الحركة يزدادون قناعة بضرورة اللجوء إلى العمل المسلح لتحقيق الاستقلال الوطني

ج-جمعية العلماء مسلمين الجزائريين:

عادت لنشاطها النضالي برئاسة البشير الإبراهيمي ،مركزة في نشاطها الثقافي التعليمي على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمدشر، فقد بلغ عدد المدارس التابعة لها في سنة 1947م حوالي تسعين(90) مدرسة، ثم ارتفع العدد إلى 181 مدرسة 1954موتوج نشاطها بتأسيس معهد ابن باديس الثانوي 1947م، الذي يعد انجازا هاما ودفعاً للتعليم والثقافة الوطنية والى جانب ذلك قامت الجمعية بإرسال بعثات تعليمية طلابية إلى جامعات المشرق العربي ،لمواصلة دراساتهم العليا ، واهتمت بإقامة علاقات ثقافية ،سياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي وتحقيقا لهذا الهدف أرسلت الشيخ البشير الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952م،وساعده في هذه المهمة الفضيل الورتلاني وفي الميدان الإعلامي أصدرت الجمعية السلسلة الثانية من جريدة البصائر وذلك في سنة 1947م كوسيلة للتوعية والدفاع عن العروبة والإسلام ، وكل القضايا التي تهم الأمة الجزائرية. إما في المجال السياسي فقد أعلنت الجمعية موقفها الرفض

لقانون 20 سبتمبر 1947 م ،لأنه لم يصدر من الشعب الجزائري ولم يستشر فيه على حد قول الإبراهيمي.

و كذلك أن البعثات العلمية للجمعية خلال هذه الفترة كانت تقوم بنشاط سياسي ودبلوماسي كبير لصالح القضية الجزائرية ،خاصة من قبل الإبراهيمي الذي كان يحظى بمكانة محترمة في المشرق العربي والعالم الإسلامي ككل كما شاركت الجمعية في تحالف الأحزاب الوطنية 1951م من اجل الدفاع عن الحرية

يمكن القول بان جميع نشاطات الجمعية وجهودها ،كانت عبارة عن نضال مستميت ضد الاستعمار وسياسته الهادفة لمسح الهوية العربية والإسلامية للشخصية الجزائرية وكذا الوطنية الجزائرية المتميزة عن الوطنية الفرنسية ، وتكون بذلك الجمعية قد ساهمت مساهمة فعالة في تحصين الجزائريين من الذوبان في الوطنية الفرنسية، والاحتفاظ بكيانهم المتميز.

د.الحزب الشيوعي الجزائري(P.C.A):

استمرت علاقة الولاء والارتباط لهذا الحزب بالحزب الشيوعي الفرنسي مما جعله يتأثر بتوجيهاته المناهضة لفكرة الوطنية، وبالتالي لم يكن غريبا عدم إرتباط الحزب الشيوعي الجزائري بالدعوة للمطالبة بالدولة الجزائرية وتحرير الجماهير من الهيمنة الاستعمارية لاسيما وأن العناصر الأوروبية والفرنسية كانت تشكل الأكثرية في عضوية هذا الحزب أمام محدودية العناصر الجزائرية المسلمة.

كما سبق لهذا الحزب وأن رفض الانضمام إلى حركة أحباب البيان والحرية(A.M.L) 1944 للدفاع عن بيان الشعب الجزائري الصادر في فبراير 1943، والتصدي لإصلاحات دوغول 1944 التي رحب بها الأمين العام لـ P.C.A واعتبرها تقدما كبيرا، زيادة على ذلك كان هذا الحزب قد اتخذ موقفا أكثر سلبية من حوادث 08 ماي، 1945 إذ اعتبروا لمتظاهرين مجرمين في خدمة الفاشية.

لم يغير الحزب من مواقفه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الذي أصبح يحمل تسمية(أصحاب الحرية و الديمقراطية)(ADL)،حيث ظل متمسكا بموقفه الرافض لوجود أمة جزائرية و مناهضته للوطنية الجزائرية لعدم اعترافه

بمقوماتها الأساسية المتمثلة في اللغة العربية و الدين الإسلامي، و ظل مؤمنا بأن مستقبل الجزائر لا يتحقق إلا في إطار الاتحاد الفرنسي. و اصل تنكره لمطالب الشعب الجزائري، حتى اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م، والتي وصفها بالعمل الانتحاري، بل أكثر من ذلك أقدم على تكوين أداة عسكرية تحت إسم «المحاربون من أجل الحرية»، قصد إجهاض الثورة في مرحلتها الأولى.

2. الموقف الفرنسي (دستور 20 سبتمبر 1947):

لاستعادة نفوذها ومكانتها في الجزائر لجأت فرنسا لإصدار قانون (دستور) 20 سبتمبر 1947 بهدف تنظيم الأوضاع الداخلية في الجزائر وكبح جماح الحركة الوطنية الجزائرية.

أ. أسباب صدور الدستور:

- نشاط وضغط الحركة الوطنية الجزائرية وإصرارها على بناء الدولة الجزائرية ذات السيادة.
- تراجع قوة فرنسا عسكريا وسياسيا نتيجة تضررها في الحرب العالمية الثانية ومحاولة الاحتفاظ بالجزائر تحت غطاء الشرعية والإصلاحات.
- محاولة فرنسا التخفيف من الآثار السلبية التي ترتبت عن مجازر 08 ماي 1945 بغية كسب ثقة الشعب الجزائري وامتصاص غضبه.

ب. محتوى الدستور:

- يمكن استخلاص أهم ما جاء فيه على النحو الآتي:
- 1- الجزائر قطعة فرنسية يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات.
- 2- تخضع الزائر للحاكم العام الفرنسي وتساعد له لجنة تنفيذية مكونة من ستة أعضاء.
- 3- تكوين مجلس جزائري يتشكل من 120 عضوا (60 فرنسيين و 60 جزائريين) يختص في دراسة ميزانية الجزائر والمشاريع الاقتصادية بموافقة الحكومة الفرنسية.
- 4- اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية.
- 5- إلغاء الحكم العسكري في الجنوب.
- 6- إلغاء البلديات المختلطة.

7- فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

8- فتح الوظائف الإدارية والعسكرية أمام الجزائريين.

ج-موقف الجزائريين من الدستور:

رفض الشعب الجزائري بنود دستور 1947 إلى جانب الأحزاب الوطنية نظرا لعدة اعتبارات:

- تنكر الدستور لقضية تقرير المصير والاستقلال بالتأكيد على إدماج الجزائر واعتبارها قطعة فرنسية وبذلك فهو يتعارض مع مطالب الحركة الوطنية الاستقلالية.

- لم يشارك الجزائريون في صياغة الدستور بل فرض على الشعب الجزائري.

- أكد الدستور التمييز بين المعمرين والجزائريين قانونيا.

- دستور غير عادل ولا يراعي الاختلاف العددي بين الجزائريين الذين يمثلون 10 ملايين والمعمرين الذين لا يتعدى عددهم 800 ألف.

د.موقف المستوطنين:

رحب المستوطنون بدستور 1947 لأنه يقدم للمعمرين إمتيازات واسعة تمكنهم من تحقيق الاستقلالية في تسيير شؤونهم الداخلية، رغم إحتواء الدستور على بعض البنود التي تتعارض ومصالحهم كالاقرار بالغة العربية رسميا وفتح الوظائف للجزائريين.

هـ.مجال تطبيقه:

لم يطبق دستور 1947 على أرض الواقع وبقيت مجرد بنود فارغة المحتوى نظرا لسياسة الفرنسية التي أقدمت على تزوير الانتخابات البرلمانية 1948 وحرمان الأحزاب الوطنية من الوصول إلى البرلمان وبذلك زادت قناعة الشعب الجزائري بضرورة الكفاح المسلح وقناعته بعدم جدوى العمل السياسي.

3.إنشاء المنظمة الخاصة(السرية):(o.s) فبراير1947:

لقد كان تأسيس حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كسبا سياسيا قويا للشعب الجزائري نظرا للسياسة الإستقلالية وترسيخ عقيدة الكفاح المسلح في أوساط مناضليه، خاصة الشباب الذي تأثر بحوادث 08ماي1945، لذا قرر الحزب في فبراير 1947 تشكيل جهاز سرب شبه عسكري يتولى الإعداد للثورة المسلحة، وأطلق عليه تسمية المنظمة O.S الخاصة (السرية) وحددت أهدافها كما يلي:

- تعبئة الشعب الجزائري ومناضلي حزب الشعب لفكرة الكفاح المسلح بالتوعية السياسية.

- جمع الأموال وشراء الأسلحة.

- تدريب الشباب على استعمال الأسلحة وحرب العصابات.

- التحضير الجدي للثورة المسلحة.

ومن أبرز أعضاء هذه المنظمة: محمد بلوزداد-محمد بوضياف- العربي بن مهيدي- أحمد بلة- آيت أحمد-عباس رمضان-سويداني بوجمعة، واستطاعت المنظمة تعبئة أكثر من 1000 مناضل على كافة مستوى القطر الجزائري، وقامت بعمليات هجومية كان أبرزها الهجوم على بريد وهران 1949* والاستيلاء على أمواله، إضافة إلى عملية سويداني بوجمعة على محجرة للرخام بالعاصمة لاستيلاء على المتفجرات.

لقد كانت لهذه المنظمة ونشاطها صدى واسع زرع الخوف في الإدارة الاستعمارية وعبأ مناضلي حزب الشعب للكفاح المسلح خاصة بعد فشل (حركة إنتصار الحركات الديمقراطية) في الإنتخابات (أي العمل السياسي) بسبب التزوير الذي مارسه السلطات الاستعمارية سنة 1948، غير أن الاستعمار كشف أمر هذه المنظمة سنة 1950 وتم إلقاء القبض على بعض مناضليها وكثفت فرنسا عمليات المتابعة والبحث عن مسيري هذه المنظمة.

4. أزمة الشعب الجزائري (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) 1950-1954:

عرفت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أزمة داخلية خطيرة منذ 1947م، تتمثل في تصدع الحزب وبرز أجنحة متناقضة وخلافات عصفت بهذا الحزب وأبعدته عن المعركة الحقيقية ألبا وهي تحرير الجزائر، ومن أبرز أسباب هذه الأزمة ما يلي:

* ظهور خلافات شخصية بين العناصر القيادية للحزب خاصة بين رئيسه مصالي الحاج وبعض العناصر الشابة.

* فشل الحزب في سياسة العمل الشرعي ودخوله إلى الإنتخابات تخدم مصالح الاستعمار الفرنسي مما دعم نظرة الجناح الثوري الرافض للعمل السياسي.

* كشف المنظمة السرية (الخاصة) سنة 1950م والقمع الذي سلطته الإدارة الفرنسية على مناضلي حزب الشعب، مما ترتب عنه انشقاق الحزب إلى قسمين فالأول ينادي بالتبرؤ من المنظمة وعدم الاعتراف كهيئة مرتبطة بالحزب من أجل

المحافظة على شرعيته وبقائه وبالتالي وعدم تعرضه للحل، ويمثل هذا الطرف قيادة الحزب، أما الطرف الثاني فيرى أنه من الضروري مساندة المنظمة والإبقاء على نشاطها السري لتفجير الثورة ويمثل هذا الطرف الشباب المتعطش للثورة من الحزب

* الخلاف حول كيفية تسيير الحزب بين أنصار اللجنة المركزية بزعامة يوسف بن خدة الذين أكدوا على مبدأ التسيير الجماعي للحزب، بينما أنصار مصالي الحاج رفضوا ذلك وأكدوا على مبدأ القيادة الفردية للحزب التي تبقى من إختصاص الزعيم مصالي الحاج.

* نفي مصالي الحاج إلى فرنسا 1952م وإبعاده عن الساحة الوطنية زاد من تصدع الحزب.

- لقد ساهمت هذه الأسباب والظروف في إنقسام الحزب على نفسه إلى تيارين متضادين هما:

* أنصار اللجنة المركزية(المركزيون) بقيادة بن يوسف بن خدة.

* أنصار مصالي الحاج(المصاليون) بقيادة مصالي الحاج.

- لقد ازدادت حدة الخلافات حينما عقد المصاليون مؤتمرا في هورنو بلجيكا في جويلية 1954م وقرروا فيه إنتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب(ح.إ.ح.د) مدى الحياة وحل اللجنة المركزية وطرد عدة شخصيات من الحزب مثل ابن يوسف بن خدة، حسين الأحول....

- كما قام المركزيون بعقد مؤتمرا بالعاصمة في أوت 1954م كان أبرز قراراته:

❖ نبذ قرارات مؤتمر بلجيكا، ونزع الثقة من مصالي الحاج.

❖ التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية للحزب ومواصلة النضال بكل

أشكاله.

- فقد ساهمت هذه الأزمة في إبعاد الحزب كلية عن دوره ومبادئه كحزب ثوري يسعى لتحقيق مطالب الشعب الجزائري في إسترجاع السيادة والإستقلال لذا قررت مجموعة من الشباب أغلبهم من المنظمة السرية(أو الخاصة) تجاوز هذه الأزمة وتفجير الثورة، وعليه أصبح الحزب منقسما على نفسه إلى ثلاثة تيارات متضادة:

* أنصار اللجنة المركزية بقيادة يوسف بن خدة.

* أنصار مصالي الحاج بقيادة مصالي الحاج.

* أنصار المنظمة السرية.

5/ ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) 23 مارس 1954م:

قام بتأسيسها بعض المناضلين من المنظمة السرية (أو الخاصة) بالجزائر العاصمة في مقدمتهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، ومحمد دخلي مناضل من حزب الشعب، بهدف التوفيق بين الأطراف المتصارعة (المركزيون والمصاليون)، وبالتالي إنقاذ الحزب من الانشقاق، وإعادته إلى خطه الثوري، غير أن هذه اللجنة قد فشلت في سياستها التوفيقية، مما أجبرها على اتخاذ تدابير فورية للتحضير لتفجير الثورة المسلحة، من خلال ما يلي:

* في جوان 1954 عقدت إجتماع 22 بالجزائر العاصمة (بمنزل دريش الياس بحي المدنية)، وتقرر فيه: نبذ النزاعات، والشروع في الكفاح المسلح. وشكلت لجنة الستة تتولى عملية التحضير للكفاح المسلح وهم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط، و كريم بلقاسم، و أضيف لهؤلاء ثلاثة أعضاء يمثلون الثورة في الخارج وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.

* في شهر 23 أكتوبر 1954 عقدت "لجنة 06" اجتماعيا سريا لها بالجزائر العاصمة بمنزل المناضل بوكشورة مراد ببلدة الرايس حميدو غرب العاصمة، و قررت: تفجير الثورة في يوم اول نوفمبر 1954، و حل حزب حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية، و طبع اول نوفمبر 1954 و وضع خطة لتوزيعه في الداخل و الخارج، و تشكيل جبهة التحرير الوطني FLN و جيش التحرير الوطني ALN و تقسيم التراب الوطني إلى 06 مناطق حربية وإسناد كل منطقة لواحد من مجموعة 06